الفصل العاشر
التخطيط لاقتصاديات قادرة على الثبات
وليم يو. شاندلر
ترجمة
د. عبد الرحمن شاهين

أن اختيار من الذي يوزع موارد الثروة لأمر حاسم. فقد جمع آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (The Wealth of Nations) أمثلة صارخة للتدليل على سوء الادارة الحكومية وخلص في نقاشه إلى القول بأن السوق الحرة يجب أن يترك وحده ليوزع الموارد. فالأسواق وحدها، أضاف سميث قائلا: تستطيع أن تجمع وتنقل المعلومات الأساسية عن الندرة والقيمة. ثم أن الأسعار والأرباح هي التي ستعمل على زيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى وتخفيض استعمال الموارد إلى الحد الأدنى[1].

مع أن الإسراف في قطع أشجار الغابات كان قد أصبح إشكالا بحلول عام ١٧٧٦، عندما نشر سميث كتابه الشهير، إلا أنه حاول أن يثبت أن آليات السوق كانت كافية لحماية الغابات. وحسب هذه النظرية فإن الندرة الآخذة في النمو ستعمل على رفع أسعار الخشب، وتخفيض الاستهلاك، كما أنها ستحث أصحاب الأراضي على زراعة أشجار أكثر على أمل الحصول على أسعار أعلى.

لم يكن بمقدور الكاتب التنبؤ بأن الأمطار الحاملة للأحماض ستقضي على الغابات في أوروبا الغربية أو أن توفر كميات زائدة من الأخشاب في السوق سيبقي الأسعار متدنية. ومن جهة أخرى، كان سيشعر بتبرير موقفه من خلال رد الفعل لدى الغرب إزاء حفظ الطاقة الذي حثت عليه الأسعار منذ عام ١٩٧٣، والدعوة لحفظ الطاقة ربما تكون أهم إنجاز من نوعه في عصرنا الحاضر.

وعند الحديث عن الاقتصاد التقليدي يُسأل كيف ينتَج شيء ما ولمن يكون ما يُنتج؟ والاقتصاد القادر على الثبات بتفحص القائمون عليه هذه الأسئلة نفسها، ولكنهم يدخلون الأجيال القادمة في الجزء الوارد في «لمن يكون ما ينتج» ويسألون كيف يمكن أن يتم بشكل كما في حفظ الموارد التي لا يمكن استبدالها كالماء والهواء والتربة والأسماك والحياة البرية. كما يدركون أن الآليات الاقتصادية التي لا تسد الحاجات البشرية بكفاءة وعدالة من غير المحتمل أن تكون قادرة على الثبات[٢].

والاقتصاد القادر على الثبات يحلل قضايا معقدة بفعل السياسة والأيدولوجية والقومية. ويحاول أن يتحقق من الأعمال التي تجعل استعمال الموارد أكثر كفاءة. كيف يتصرف الناس مع مواردهم الطبيعية؟ كيف يغير قطر ما إمكاناته وتوقعاته المرتبطة بنظامه الاقتصادي من أجل البقاء؟ يمكن البدء في الاجابة على هذه التساؤلات من خلال قياس للأداء القومي المتمثل في الأمن الغذائي، وكفاية الطاقة، والتلوث البيئي، والعدالة المطلقة.

وليست القضية اشتراكية مقابل رأسمالية، بل انها الفعالية التي تحقق النظم الاقتصادية من خلال غاياتها المنشودة. وعلى نحو مثالي، يمكن تصنيف الأمم وفق درجة الاعتماد على السوق، ويمكن تقييمها حسب التغيرات التي تجريها في استعمال الموارد. ولكن لم يخترع أحد بعد نظام تقيّم بواسطته فلسفة اقتصادية أو تقاس من خلاله القدرة على الثبات من النواحي البيئية. ومهما يكن من أمر فإنه من المفيد تصنيف الأمم من حيث قدرتها على التخطيط الاقتصادى المركزى وكفاية استعمال الموارد لديها. والاقتصاد المخطط له مركزيا هو اقتصاد قادر من خلال مراقبة الأسعار وملكية الدولة أو توزيع رأس المال بشكل فعال أن يدير أكثر من نصف انتاج الأمة الصناعي والزراعي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عهد قريب، كان تخطيط الدولة المركزى للاقتصاد بمثابة نموذج يحتذى من قبل أكثر من نصف دول العالم. وعندما واجهت دول العالم الثالث التي نالت استقلالها حديثاً الخيار بين الرقابة

المركزية والاعتماد على السوق كانت تختار في العادة الرقابة المركزية. ولما كان حكام تلك الدول الأجانب رأسماليين فقد سعوا إلى إبعادها عن نظم السوق، في حين أن ناموس الاستعمار سهل الانتقال إلى الرقابة المركزية المحكمة. وخلال فترة ما بعد الحرب، قامت دول عسكرية كثيرة وحتى أغلب الأمم التي تعتمد على السوق بتوسيع دور الحكومة في الادارة اليومية لاقتصادياتها.

ويمر العالم اليوم بنقطة تحول في الادارة الاقتصادية. والتحول الصيني المفاجيء نحو آليات السوق هو أبرز مثال، ليس فقط لأن عدداً هائلا من الناس تأثر من جراء ذلك، ولكن أيضاً بسبب النجاحات الأولى التي حظي بها الاصلاح المثير. وهناك العديد من الشعوب الأفريقية، بعد أن ابتليت باضمحلال الزراعة، التي بدأت في نشر حوافز السوق لأغراض تتعلق بالزراعة. كما أن شعوب أمريكا اللاتينية، بعد أن أُثقلت بالديون، أقدمت على بيع الشركات التي تمتلكها الدولة. وفي الوقت نفسه، يقوم الاتحاد السوفييتي بمناقشة الحاجة إلى إصلاح اقتصادى بعد أن اهتزت ثقته بنمو اقتصادى متواصل. ومن سخرية الأقدار أنه على الرغم من أن الحكومات الغربية قد بدأت هي أيضاً في بيع المصالح التي تمتلكها الدولة، فإنها تعمل بشكل متزايد على دعم الزراعة في القطاع الخاص، وتفرض قيودا على التجارة، وتسمح بتركيز القوة الاقتصادية في التجمعات الصناعية.

ان الكفاية التي تنتج بها الأمم الغذاء وتستهلك الطاقة تزودنا بمؤشر مفيد للدلالة على تقدمها نحو القدرة على الثبات. وتسعى البلدان على اختلاف مناحيها السياسية إلى تحاشي الاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية. وبالطبع فإن تلوث الهواء والماء، وخراب الأرض أمور كلها مقترنة بشكل وثيق بالانتاج الزراعي وكفاية استعمال الطاقة. وهكذا، إذا كانت آلية السوق والمنافسة تزود الاقتصاد بكفاية أعظم، فسيكون لعلماء الاقتصاد وعلماء البيئة رأي في تصحيح مسار الدور المتغير للسوق في اقتصاديات العالم.

الكفاية في الزراعة:

يرفض بعض علماء البيئة الأسواق والتخطيط الدواويني (الحكومي المركزي) بحكم كونها غير قادرة على التعامل مع أزمة القدرة على الثبات[٢]. وهناك نكتة قديمة يرددونها بتحريف طريف «في الرأسمالية يستغل الانسان الانسان، وفي الاشتراكية نجد الوضع معكوساً»، والمقصود طبعا أن كلاهما يستغلان الطبيعة. ولكن في الحقيقة، يوجد فروق هامة بين النظامين، ويظهر ذلك عند مقارنة كفاية الانتاج الزراعي في ظل كل نظام منهما.

والانتاج الزراعي يستطيع أن يؤثر بشكل خطير على الاستهلاك وتحطيم الموارد مثل الماء والخشب والهواء. فانجراف التربة وإزالة الغابات يمكن أن تنجما عن إنتاجية زراعية منخفضة إذا ما استخدمت الأراضي الحديَّة عنوةً حتى تنتج ما يعوض المزراع عن الانتاج الذي كان يعول عليه وأصبح مفقوداً. ويمكن أن يسبب الافراط في استعمال المواد الكيماوية تلوث الماء. لذا فإن الكفاية هي عنصرا أساسيا من قدرة الزراعة على الثبات.

ويعرِّف علماء الاقتصاد الكفاية على نحو غير دقيق بأنها القدرة لزيادة كميات الانتاج إلى أقصى حد وتخفيض المدخلات إلى أدنى حد. فعندما ينتج المزارعون نوعا ما من الحبوب التي لها قيمة معينة بأقل التكاليف المتصلة بالأرض والأيدي العاملة والسماد والآليات الزراعية يكون الانتاج عندئذ قد بلغ حد الكفاية. وعندما يزيد انتاج الحبوب بسرعة تفوق سرعة استهلاك المدخلات تتحسن الانتاجية ويلوح الامل في تحقيق انتاج قادر على الثبات. ولكن عندما تنخفض وتضعف الانتاجية، فهذا يعني أن المجتمع سائر نحو المتاعب وتكون النتيجة إثر هذا الوضع: التضخم وتحمل تكاليف باهظة لجلب الواردات وربما المجاعة.

وانتاجية الأرض مع انتاجية الأيدي العاملة كمعيارين جزئيين ولكنهما هامين في الأداء والتنفيذ يكشفان عن مزايا التعامل مع السوق والاعتماد عليه. وعادة ما يكون الانتاج لكل هيكتار أعلى في البلدان التي تعتمد على السوق.

وبالطبع يوجد عوامل أخرى بالاضافة إلى النظام الاقتصادى التي تؤثر على هذه المعـدلات، مثـل مستـويات سقـوط الأمـطار، والخصوبة الطبيعية للأرض، وسياسات الأسعار الزراعية والتي يمكن بدورها أن تشجع الكفاية في الزراعة. ان الضغط السكاني في اليابان مثلا دفعها لزيادة انتاجية الأرض، ولكن هذا يفسر حوالي ثلث كمية الانتاج الأكثر كفاية من الاتحاد السوفييتي. أما الباقي من الانتاج فيعزى إلى السياسات الاقتصادية المتبعة، من بين أشياء أخرى، التي من شأنها أن تحافظ على أسعار مرتفعة، وتشجع عددا أكبر من الناس على الزراعة وتحافظ على زراعة مساحات قليلة من الأرض. وقد اتبعت هنغاريا كبلد تعتمد على السوق ايضا سياسات اقتصادية مماثلة وضعتها في مرتبة أعلى من حيث إنتاجية الأرض[٤].

ان ترتيب الأمم وفق إنتاجية العمالة الزراعية يظهر ميزة فعالة لاقتصاديات السوق. وتبلغ معدلات انتاجية العمالة في بلدان أوروبا الغربية ضعف ما هي عليه في بلدان أوروبا الشرقية، بينما تفوق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من حيث الأداء بحوالي ٢٠ مرة ويرجع ثلث الفرق فقط بين الولايات المتحـدة والاتحـاد السوفييتي إلى كون الولايات المتحدة تتمتع بموارد أكبر، ويعود باقي الفرق إلى السياسة الاقتصادية التي تطبقها. ومن الطبيعي أن إنتاجية العمـالة تتجه نحو الزيادة عندما يحصل المزارعون على دخول عالية، والتي بدورها تشير إلى وجود مستويات تنمية أعلى، والذي هو في النهاية هدف رئيسي للسياسة الاقتصادية[٥].

ويحمل النموذج الهنغارى في ثناياه دروساً هامة لبقية بلدان العالم، لأنه يثبت أن الاقتصاد المعتمد على السوق يمكن أن يكون صالحاً حتى في غياب ملكية الأرض الخاصة طالما استطاع المنتجون التحكم في عملهم ومراقبته على نحـو فعـال. لقـد كانت التجرَبة الهنغارية، على أية حال، هي التي مهّدت الطريق أمام الاصلاحات الصينية. ومع أن عدم الكفاية والنقص غالبا ما تكون مرتبطة بالزراعة الجماعية، فإن ثلاثة أرباع الأرض الزراعية في هنغاريا ملك للدولـة أو ملك لجمعيات تعـاونية. ومن سخـرية القدر أن تكون ثلاثة أرباع

الأرض الزراعية في بولندا، وبانتاجية أقل بكثير، في أيادي خاصة[٦].

ويفسر استفان لانغ (Istvan Lang)، الأمين العام لأكاديمية العلوم الهنغارية، التناقض الهنغاري البولندي في ضوء الحوافز. إذ تنتج هنغاريا ثلثي محصول الحبوب لكل هيكتار زيادة على ما تنتجه بولندا. ويعتقد لانغ (Lang) أن ٣٠٪ فقط من الفرق يمكن أن يفسر على أنه مرتبط بخصوبة التربة في هنغاريا أي توفر الموارد لديها. ويعزى الباقي من الفرق إلى اجراءات السياسة الاقتصادية، أي توفير حوافز للانتاج، وما تجلبه هذه الاجراءات من تحسينات تقنيَّة. وفي ملاحظته أن المَزارع الهنغارية تدار بشكل رئيسي من قبل الجمعيات التعاونية «هي جمعيات تعاونية حقيقية»، قاصدا بذلك أنها تدار ذاتيا. فالجمعيات التعاونية، وليس الجهاز الحكومي الرسمي، هي التي تقرر ماذا ستزرع وكيف ستزرع. إذا اختارت أن تزرع بطاطا عندما يكون هناك طلبا على اللحم، عندها ستخسر. ولكن إذا استجابت للسوق واستخدمت موارد انتاج الغذاء لديها بشكل فعال، فإنها ستربح. إن الحوافز التي تتمتع بها تحدوها على العمل بجدٍّ وكفاءة من أجل انتاج ما تدعو إليه الحاجة[٧].

ومَزارع الدولة الهنغارية، مع أنها تملك حصة قليلة نسبيا من الانتاج الكلي، تدير انتاج الحبوب بعقود. وعند زراعة محاصيل محددة بأسعار معينة، يستطيع القائمون على ادارة المزرعة أن يحصلوا على دخل اضافي من الانتاج الأكثر كفاية. ثم توزع الأمة هذه المنتوجات دون التعرض للخسائر البالغة التي يتطلبها التخزين والنقل كما هو شائع في أماكن أخرى في أوروبا الشرقية. والنتيجة الاجمالية هي توفر فائض من الغذاء القابل للتصدير وانتاجية أرض تضاهي مثيلتها في الغرب. هنغاريا هي الجواب على ما يقوله النقاد بأن التجربة الصينية الزراعية ناجحة فقط لأن «الصين هي الصين». فالطوابير المصطفة لشراء المواد الغذائية والشائعة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على التخطيط المركزي لا وجود لها في هنغاريا.

إن الانتاجية المنخفضة للأراضي الزراعية في بولندا لا تعزى إلى الملكية الخاصة في حد ذاتها، بل إلى الطريق المسدود الذي نتج عن الرقابة المركزية

التي تُفرض على المزارعين البولنديين. فتنظيم وضبط الأسعار على نحو صارم يخفض الأربحية للمزارعين ويجرِّدهم من رأس المال الذي يحتاجونه للاستثمار في الآليات الـزراعية والأسمدة من أجل رفع الإنتاجية. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كان المزارعون البولنديون يشعرون بالتردد إزاء الإقدام على مثـل هذا الاستثمـار خشية تأميم ممتلكاتهم، ولم تكن الدولة راغبة في استثمـار اراضي في قطاع الملكية الخاصة. وكنتيجة لذلك، لا زالت بولندا تملك ١,٦ مليون حصان تقوم بأعمال التراكتورات وسيارات الشحن. وليس غريباً أن تشاهد اليوم مزارعين يحصدون القمح أو الحشيش المجفف للعلف باليد، حيث يستعملون المناجل فقط. فبولندا التي كانت يوماً سلَّة الخبز بالنسبة لأوروبا أصبحت الآن مضطرة لاستيراد المواد الغذائية من الغرب[٨].

وإنتـاجية الأرض تخبرنا القليل عن إنتاجية نظام زراعي متأثر «بمجموعة عوامـل» تأخـذ بعين الاعتبار مدخلات الأيدي العاملة، والأسمدة، والآلات الزراعية المتوافرة، والحيوانات. وتطبيق سياسات ارتجالية يمكن أن تؤدي إلى اختلال في الكفاية وتقليص في الانتاجية. فمثلاً، تقديم إعانات مالية مرتبطة بالأسعـار العـالية السـائدة، وفرض حواجز تجارية واقية، يُفسر لنا جزئياً توفر إنتاجية عالية للأراضي الزراعية في اليابان. وحقيقة الأمر أن المستهلكين هم الـذين يتحملون تكاليف مثل هذه السياسات الملتوية، حيث يدفعون حوالي ثلاثة أضعاف الثمن الذي دفع لاستيراد الأرز وغيره من السِّلع[٩].

ومن السهل نسبياً أن نحدِّد الانتاجية المعتمدة على «مجموعة من العوامل» إذا ما كان الحديث عن اقتصاد تنافسي بشكل كامل. وعلى صعيد مثالي، فإن مؤشرات الأسعار هي التي تدعوهم إلى تقرير حجم المبالغ اللازم صرفها على الإنتاج، وبهذا يعملون على زيادة دخولهم باختيار أيدي عاملة وآليات زراعية وأسمدة تكون كلفتها في حدها الأدنى. وحسب النظرية الاقتصادية الجزئية ينتج المزارعون في المستوى الذي يتفق مع تكلفة آخر وحدة إنتاج لديهم ـ أغلى طن من الحبوب ـ ويكون مساوياً للثمن الذي يحصلون عليه. وفي هذه الحالة، يعملون على زيادة أربـاحهم في حدها الأقصى، ونتيجة لهذا تصبح الكفاية

والإنتاجية أمران مترادفان. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للاقتصاديات التي لا ترتبط مباشرة بالأسواق، نلاحظ أن أسعار الموارد لا تعكس عادة نُدْرتها، ولذا لا بد من توزيعها وفق خطة، وهذه الحقيقة تؤثر على الإنتاجية بشكل مباشر.

وقد قام عالم الاقتصاد الأمريكي Lung-Fai Wong بتحليل اتجاهات الإنتاجية في الاقتصاد الزراعي المركزي. فوجد خلال الفترة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ أن الإنتاجية الزراعية الإجمالية قد تدنَّت في كل من الاتحاد السوفييتي والصين وكافة بلدان أوروبا الشرقية. وكان نقص الإنتاجية الزراعية في الاتحاد السوفييتي ورومانيا وبولندا أكثر من الثلث. بالمقابل، وخلال نفس الفترة، زادت الإنتاجية وبمستويات أعلى بكثير، في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (انظر الشكل ١٠-١). وإذا ما استمر تدني الإنتاجية الإجمالية للزراعة في الاتحاد السوفييتي، فسيصبح من العسير على البلاد أن تكون قادرة على الثبات اقتصادياً[١٠].

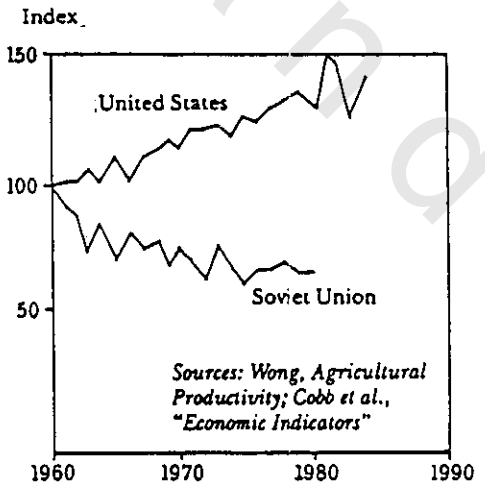

شكل ١٠-١ :مجموع الانتاجية الزراعية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ١٩٦٠ - ١٩٨٤

Sources: Wong, Agricultural Productivity; Cobb et al., (Economic Indicators).

وينـوه العالـم Wong إلى أنه بينما انخفضت الإنتاجية الإجمالية في قطاع الـزراعـة الـذي يديره نظام اقتصادي مركزي، زادت إنتاجية الأرض والأيدي العاملة. ويعزو Wong هذا التناقض الواضح إلى سوء توزيع الأسمدة والآليات الزراعية. والإعانات المالية التي تدفعها الحكومة السوفييتية لدعم مزارع الدولة حتى تتمكن من الحصـول على الحصص المخصصـة لهـا تجعل المزارعين يلجأون إلى استعمال كميات هائلة من الأسمدة. والحافز ليس زيادة المحاصيل إلى الحـد الأقصى مع تخفيض تكـاليف الإنتـاج، بل هو الحصـول على الحصص. والجمعيات التعاونية السوفييتية لديها حافز أكبر لتخفيض التكاليف، غير أن المـوارد توزع من قبل المسؤولين عن التخطيط في الحكومة المركزية وليس على مستوى المزرعة نفسها. وبوجه عام، فإن هناك تحسينات في الإنتاج لكل هيكتار ولكل عامل على حساب استعمال غير فعال للأسمدة والتراكتورات[١١].

والصين بعد حكم ماو Mao، تزودنا بمختبر نادر وشاسع لاختبار تأثير اعتماد أكبر على آليات السوق في مجال الزراعة، وقد بقيت الزراعة في الصين تسير على النظام السوفييتي كنموذج لها حتى عام ١٩٧٨، ولكن الصينيين قرروا في كانون أول من نفس العام أن يتحولوا إلى نظام زراعي يعتمد على السوق. وقد أدت هذه النقلة إلى زيادة واردات الحبوب بحوالى الثلث بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٦، وأدخلت تحسينات في استهلاك الفرد الواحد، وذلك على النقيض من الاتجاهات السوفييتية. وقد ضاعف هذا التغير أيضاً انتاج بذور الزيت كما رفع إنتاج اللحوم بنسبة ٨٠٪.

وجـدير بالـذكـر أن هذا النمـو تحقق وقـد رافقـه تخفيض قدره ٤٪ من المساحات المزروعة، خاصة الأراضي المعرضة للانجراف، كما رافقه تقليص في استعمـال المياه وفي استعمـال مبيدات الـذباب والجرذان وغيرها. وأدّى الانتقال إلى السوق إلى زيادة كبيرة في استعمال الأسمدة تُقدَّر بحوالي الضعف خلال ثماني سنوات. وترجمت الزيادة في الإنتاج وفي الكفاية إلى دخول ريفيَّة أعلى، والتي زادت منذ ١٩٧٨ بقدر ما زادت خلال الثلاثين سنة الماضية[١٢].

في العالم الغربي، كثيراً ما تضعف كفاية الموارد في القطاع الزراعي بسبب الإعانات المالية المقدمة لدعم إنتاج المزارع وبسبب الحواجز المفروضة على التجارة وإنفاقات مباشرة من الميزانية. ففي عام ١٩٨٠، كلفت هذه السياسات الولايات المتحدة ما يساوي ١٨٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الأمريكي. ولكن مع حلول عام ١٩٨٣، بلغت كلفتها نصف القيمة الإجمالية تقريباً. وقدِّرت الإعانات التي يقدمها دافعو الضرائب وحدها بمبلغ يزيد على ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦[١٣].

وليست الولايات المتحدة الدولة الفريدة بين الدول التي تعتمد على السوق من حيث فشلها في ضبط سياسات زراعية بشكل صحيح، ففي اليابان، كلّفت سياسات الأسعار المتعلقة بالإنتاج الزراعي المستهلكين ودافعي الضرائب هناك ٦٢٪ من قيمة الإنتاج الزراعي في عام ١٩٨٠، مع أن هذه النسبة انخفضت إلى ٥١٪ في عام ١٩٨٣. وتدفع دول السوق المشتركة بالأسعار عالياً حوالي الربع زيادة على مستويات السوق العالمي بالنسبة لمعظم المنتوجات. مثل هذه الإعانات لا تؤذي المستهلكين المحليين فقط، بل كذلك المصدِّرين إلى العالم الثالث والذين بإمكانهم أن ينتجوا بفعالية أكبر وأن يبيعوا بأسعار أرخص. وتهدف السياسات إلى الحفاظ على القطاع الزراعي والإبقاء على قدرة الثبات لديه ونمط الحياة فيه. ولكن يمكن تحقيق هذه الغايات على نحو جيد دون إلحاق الأذى الذي تسببه الاختلالات في التسعير لو أن الحكومات استعاضت عن دعم أسعار المنتجات الزراعية بتحويلات الدخول المباشرة[١٤].

ومهما يكن من أمر، فقد قامت الأمم الغربية منذ أمد بسدّ حاجاتها من الطعام والنسيج، ولا غرو أن السياسات الحكومية لعبت دوراً هاماً لتحقيق هذا النجاح. وعندما تُطرحُ سياسات، مثل سياسة تقديم دعم للأسعار في حدِّه الأدنى، وتهدف إلى التأكيد على الأمن الغذائي وتعمل على استقرار الأسواق ـ أي حينما يحدد الدعم بحيث يكون تحت مستويات السوق العالمية ـ تكون تلك السياسات فعلاً مفيدة. وعندما يفوق الدعم مستويات السوق العالمية،

على أية حال، فإن ذلك يتدخل في التجارة، ويحفز إلى فائض في الإنتاج يكون مشتتاً من الناحية البيئية، ويبدد أموال دافعي الضرائب والمستهلكين على حد سواء. هذه الاختلالات كمثيلاتها الأشدّ إفساداً في نظم الاقتصاد المعتمدة على التخطيط المركزي، لها دوافع سياسية قد تكون جديرة. ولكن لا نستطيع تجاهل أثرها على قدرة النبات البيئية والاقتصادية، بل إنها تصبح في النهاية مضادة للإنتاج.

كفايات الطاقة:

تزوِّد الطاقة المجتمعات الحديثة بالقدرة على الثبات. فهي لا تخفف من الأعمال الشاقة وتعمل على جعل المناخ الردىء صالحاً فحسب، بل تقدم بدائل عن الموارد النادرة. إذ تسمح لنا الطاقة باستعمال الألومنيوم بدلاً من النحاس، والحديد بدلاً من الخشب، والسرعة بدلاً من الوقت الطويل. وقد أقرها علماء الاقتصاد واحتلت مكاناً في فعاليات الإنتاج التي حدودها ـ في معادلتهم التي تدمج الأيدي العاملة، ورأس المال، وعوامل أخرى في مجموعات مؤتلفة بكلفة في حدها الأدنى. وعدم كفاية الطاقة يمكن أن تضعف قدرة المجتمع على الثبات. وفي أسوأ الحالات، قد يجعل التلوث الناجم عن سوء استعمال الطاقة مناطق بأكملها غير صالحة للسكنى.

وتستخدم رومانيا وهنغاريا ضعف ما تستخدمه الولايات المتحدة من الطاقة لكل وحدة من الإنتاج القومي الإجمالي، وخمسة أضعاف ما تستخدمه فرنسا والسويد (انظر الجدول ١٠-١). وبعبارة أخرى، إذا ما رغبت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في زيادة دخولها حتى تصل إلى المستويات الغربية، فإنها ستحتاج إلى ضعف كمية الطاقة، للفرد الواحد كالمتوفرة في الدول الغربية. ويرتبط ترتيبها الهزيل جزئياً بمرحلة التنمية التي تمر فيها ـ أي أن قطاع الخدمات فيها ينمو بشكل هزيل. ولكن صناعاتها تعاني من عدم كفاية الطاقة بالمعنى الاقتصادي والمعنى الطبيعي. والتنمية القادرة على الثبات مهما كان نوعها، من

غير المحتمل تحقيقها دون توفر كفاية في الطاقة، ذلك لأن امدادات وقود الفحم تتضاءل وآثار هذا الوقود على البيئة تزداد سوءاً[١٥].

وليس هناك اقتصاد قومي يعاني من عدم كفاية الطاقة أكثر من اقتصاد هنغاريا. جوزيف بونجار (Joseph Bongar) الذي ساعد في تطوير الآلية الاقتصادية الجديدة (New Economic Mechanism) يعزو هذه الحقيقة إلى رفع أسعار البضائع. فالصناعة تحدد أسعار منتوجاتها الجاهزة على أساس التكلفة والربح؛ وكلما ارتفعت تكلفة المدخلات، كلما زاد حجم حصة الصناعة من الإيرادات. لأن «الأرباح» الصافية تُوزّع كعلاوات، وبذا يكون لدى المديرين والعمال الحافز لاستهلاك الطاقة[١٦].

ويصف عالم الاقتصاد الهنغاري هذه الظاهرة مستخدماً ما يسميه بـ «تقييدات على الميزانية اللينة والميزانية الصلبة» (Soft and Hard budget Constraints). ويكون التقييد على الميزانية ليناً إذا أمكن إقرار زيادة التكلفة أو إذا كانت الحكومة ستقدم كفالة عن الصناعة، حتى لا تفقد إنتاج المؤسسة أو تسبب البطالة. وفي مثل هذه الحالة، يتوفر ضبط أو حافز قليل يكون من شأنه إدخال تحسينات على كفاية الطاقة. وتعمل التجارة الدولية إلى حد ما، دون شك، على تقديم حافز لتخفيض التكاليف من أجل أن تتمكن من منافسة المنتجين الأكثر كفاءة. ويعتبر الاعتماد بشكل كبير على التجارة سبباً هاماً في قدرة اليابان الاقتصادية بالرغم من فقرها في الموارد. وتعتمد هنغاريا أيضاً إلى حد كبير على صادراتها والتي غالباً ما تدعمها الحكومة من أجل الحصول على العملات الأجنبية. ويعكس التقييد على الميزانية اللينة سياسات تحكم كل أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي، وجزءاً كبيراً من العالم الثالث، وجزءاً متزايداً من اقتصاديات العالم الغربي[١٧].

الجدول ١٠-١ . كفاية استعمال الطاقة، بلدان مختارة، ١٩٨٣

البلاد — استعمال الطاقة

(مليون جول لكل دولار من الانتاج القومي الاجمالي)

المعتمدة على السوق:		المخطط لها مركزياً:	
فرنسا	٨,٦	يوغوسلافيا	٢١,٥
السويد	٨,٦	بولندا	٢٦,٩
اليابان	٩,٧	المانيا الشرقية	٢٩,٠
اسبانيا	١١,٨	تشيكوسلوفاكيا	٣٠,١
المانيا الغربية	١١,٨	الاتحاد السوفييتي	٣٢,٣
ايطاليا	١٢,٩	رومانيا	٣٧,٦
المملكة المتحدة	١٧,٢	الصين	٤٠,٩
الولايات المتحدة	١٩,٣	هنغاريا[١]	٤٩,٥

(١) مع أن القطاعات الزراعية لاقتصاد هذه البلدان تعتمد الآن على السوق، فإن القطاعات الصناعية لديها يخطط لها مركزياً.

Soucre: World watch Institute, based on energy consumption data and most dollar GNPs in World Resources Institute/

International Institute for Environment and Development, World Resources 1986 (New York: Basic Books, 1986); dollar GNPs for the Soviet Union and Eastern Europe are adjusted 1980 levels estimated in Paul Marer,

Dollar GNPs of the USSR and Eastern Europe (Baltimore, Md.: The John Hopkins Universtity Press, 1985).

obeikandl.com

يقول عالم الاقتصاد الصناعي الهنغاري، جابور هوفاني (Jabor Hovanyi) أنه بالإضافة إلى رفع الأسعار والميزانيات اللينة، تتأثر كفاية الطاقة بسياسات من شأنها تخفيض التجارة، وتحديد العملة الصعبة، وإرباك الأجور، وتخفيض مبادلة العملات الأجنبية. وتؤثر هذه العوامل بشكل خطير على التجديد والذي يعتبر ضرورياً لاستمرار النمو دون أن تستنفذ الموارد. وتقدِّم عناصر التجديد المتعلقة بكفاية الطاقة في صناعة الفولاذ أساساً لمقارنة فعالية الاقتصاد الذي يعتمد على السوق والذي يخطط له مركزياً، لأن الفولاذ كان ولا يزال عنصراً هاماً من عناصر التصنيع. والفولاذ أيضاً هو أول نشاط صناعي اعتمد على استهلاك الطاقة[١٨].

ومع أن الاتحاد السوفييتي يعتبر في طليعة دول العالم بالنسبة لإنتاج الفولاذ الإجمالي، فإنه يبقى قريباً من الدول التي تأتي في النهاية بالنسبة لكفاية الطاقة، حيث يستهلك ٣١ ألف مليون جول من الطاقة لكل طن مقارنة مع المستوى الياباني البالغ ١٩ ألف مليون جول. والسبب الرئيسي لهذا الوضع هو تباطؤ في التجديد والإبداع في مجال التقنيات الحديثة. والاتحاد السوفييتي، مثله مثل أوروبا الشرقية كلها، غير قادر على مجاراة الغرب في استخدام فرن الأكسجين الأساسي الأكثر فعالية. وفي اليابان، حل هذاالفرن والفرن ذو القوس الكهربائي محل الفرن القديم ذو الموقد المفتوح. أما السوفييت، على أية حال، فلا يزالون يستخدمون الموقد المفتوح من أجل أن ينتجوا أكثر من نصف كمية، الفولاذ المصنوعة[١٩]. وهناك بلدان أخرى من تلك التي تخطط لاقتصادها مركزياً، تعتمد إلى حد كبير على هذه التكنولوجيا المهجورة العاجزة. حتى ألمانيا الشرقية والمشهورة ببراعتها التقنية تستخدم الفرن ذو الموقد المفتوح في إنتاج ٤٥٪ من الفولاذ. وعلاوة على ذلك، فإن السوفييت يعيدون تصنيع قليل من الفولاذ. وأصبحوا يقفون بعيداً عن المكان الذي وصل إليه الغرب في تبني الفرن ذي القوس الكهربائي، والذي يُغذَّى على وجه الحصر بمواد الفولاذ الخردة لإعادة تصنيعه بدلاً من استعمال مواد الحديد الخام الأولية[٢٠].

وهكذا نلاحظ وجود حد فاصل مميز بين الاقتصاد الذي يعتمد على السوق وبين الاقتصاد الذي يخطط له مركزياً في مجالات الطاقة والزراعة أيضاً. فعندما تسيطر الحكومة على الإنتاج الصناعي بشكل مباشر، تكون الكفاية منخفضة. والاقتصاد الذي يخطط له مركزياً ربما يقدم بضائع وخدمات أكثر بمستوى معين من الموارد إذا ما اعتمد أكثر على السوق. غير أن ذلك لا يعني أن الأسواق وحدها تستطيع أن تحفظ الأمم داخل حدود تنمية قادرة على الثبات. وحتى أبعد من ذلك منالا أن يقدر السوق وحده على حل مشاكل الظلم التي تلحق بالإنسان وعلى القيام بسد حاجاته.

قضايا العدالة:

إن أي تغيير في السياسة الاقتصادية سيؤثر على اهتمامات الإنسان الأساسية. والذي أصبح مهدداً بالخطر هو قدرة هذا الجيل على شراء الطعام، والمأوى، والوقود، وكذلك آمال وتطلعات الأجيال القادمة فيما يتعلق بإنتاج هذه المواد الضرورية من الموارد التي سيرثونها. وتعتمد تلك الآمال والتطلعات على الاقتصاد في استعمال الموارد المتوفرة من قبل الجيل الحاضر، ذلك لأن نضوب الأتربة والغابات ومواطن صيد الأسماك، ومصادر الطاقة يمكن أن يكون مفجعاً. ويمكن مشاهدة نتائج الإهمال في المجاعة وإعادة توطين السكان في شمال إثيوبيا حيث لم تعد الأتربة قادرة على مساندة الزراعة، ولم يعد للغابات وجود في تلك المنطقة. لهذا السبب فإن درجة العدالة التي تتبناها الأنظمة الاقتصادية، سواء المخطط لها مركزياً أم المعتمدة على السوق في توزيع الموارد بين السكان وبين الأجيال لأمرٌ بالغ الأهمية.

والعدالة تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. وتعريف العدالة يضم في نطاقه معاني شتّى تتراوح بين دخول متساوية وفرص متكافئة. ويمكن قياس العدالة بمعايير مثل توزيع الدخل، وطول العمر، ومعدل وفيات الأطفال. وتقدير نسبة العدالة يسمح بمقارنة سهلة فيما يتعلق بكيفية توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء في مجتمع ما. وتكون نسبة العدالة عبارة عن حصة الدخل

لأغنى ٢٠٪ من السكان مقسومة على حصة الدخل لأفقر ٢٠٪ من السكان. وتشمل حصة الدخل هنا الفوائد غير النقدية مثل الامتيازات الخاصة في التسوّق، وعلاوات السكن، والتسهيلات الترفيهية التي تقدم للصفوة في بعض البلدان.

وتصنيف الأمم حسب نسبة العدالة فيها لا يثبت وجود أي ميزة واضحة سواء للاقتصاد المخطط له مركزياً أم للاقتصاد الذي يعتمد على السوق (انظر الجدول ١٠-٢). وتوجد مساواة بين البشر في كل من ألمانيا الشرقية ورومانيا أكثر مما يوجد في غيرها، ولكن العديد من الأمم الغربية ـ الأكثر ثراء ـ لديها مستويات توزيع مماثلة. فنسبة العدالة في اليابان وألمانيا الغربية أسوأ بقليل من تلك السائدة في ألمانيا الشرقية. وشخص فقير من ألمانيا الغربية يكون في المعدل أغنى بكثير في حدود مطلقة ـ بحوالي ما يزيد على ٩٠٠ دولار في السنة ـ من شخص فقير من ألمانيا الشرقية. ومن ناحية أخرى، تجد شخصاً فقيراً من ألمانيا الشرقية يكون في المعدل أغنى بحوالي ١٠٠ دولار في السنة من شخص فقير من أمريكا، مع أن أمريكياً فقيراً يكون أغنى بحوالي ١٢٠٠ دولار في السنة من فقير سوفييتي. والبلدان التي تبرر سيطرتها المركزية لأغراض العدالة لديها ميزة قليلة بالنسبة للمساواة والعدالة، وتبقى المقارنة مع الدول الأخرى غير قوية فيما يتصل بالدخل المطلق[٢١].

الجدول ١٠-٢. الدخل في عام ١٩٨٣ وتوزيع الدخل في عام ١٩٨٠ لبلدان مختارة

البلاد	النمط الاقتصادي[١]	معدل العدالة[٢]	معدل الدخل لخمس السكان الأكثر فقراً
			(١٩٨٣-دولار)
رومانيا	مركزي	٣	١٦٩٠
المانيا الشرقية	مركزي	٣	٣٦٦٠
اليابان	السوق	٤	٤٥٤٥
الاتحاد السوفييتي	مركزي	٤	٢٣٤٥
المانيا الغربية	السوق	٥	٤٥٧٠
بولندا	مركزي	٥	١٦٣٠

اسبانيا	السوق	٦	١٦٨٠
المملكة المتحدة	السوق	٦	٣١٧٠
هنغاريا[٣]	مركزي	٦	١٦٥٠
السويد	السوق	٦	٤٣٤٠
الهند	السوق	٧	٩٠
يوغوسلافيا	مركزي	٧	٩٧٠
ايطاليا	السوق	٧	١٩٠٥
كوريا الجنوبية	السوق	٨	٦٠٠
الولايات المتحدة	السوق	٨	٣٥٢٢
الصين[٤]	مركزي	٨	غير متوفر
تايلاند	السوق	٨	٢٤٠
فرنسا	السوق	٩	٢٦٠٠
الفيلبين	السوق	١٠	١٩٠
البرازيل	السوق	١٣	٤٧٠

(١) مركـزي أي أن نظام البلد الاقتصـادي يعتمد على التخطيط المركزي، والسوق أي أن نظام البلد يعتمد على السوق.

(٢) معدل العدالة يشير إلى معدل الدخل الذي يحصل عليه أغنى خُمس من السكان وأفقر خُمس منهم، مجبوراً إلى أقرب رقم صحيح.

(٣) الإشـارة بالنسبة لهنغاريا هي الى الاقتصاد الإجمالي، حيث أن القطاع الزراعي، والذي يعتمد على السوق، يمثِّل خمس الاقتصاد فقط.

(٤) بالنسبة للصين فإن توزيع الأرقام هنا يسبق من حيث الزمان الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في كانون أول من عام ١٩٧٨.

Sources: World Bank, World Development Report 1986 (New York: Oxford University Press, 1986); Christian Morrisson, (Income Distribution in East European and Western Countries), Journal of Comparative Economics, June, 1984.

obeikandl.com

وتكشف إحصائيات الدخل عن مظهر واحد فقط من مظاهر العدالة. فتوفّر العناية الصحية، مثلاً، يعتبر عاملاً هاماً آخر في المعادلة، ويكشف طول العمر ومعدلات وفيات الأطفال الكثير عن نوعية الحياة والخدمات الإنسانية في البلاد. والتصنيف المبني على معدل فترة الحياة التي يعيشها الإنسان يضع البلدان التي يعتمد نظامها الاقتصادي على السوق في مقدمة الأمم، مع أن بلداناً تعتمد على السوق وأخرى لا تعتمد عليه. (الصين ومصر والفيلبين وكوريا الجنوبية) تأتي في المرتبات الدنيا. كما أن الدول التي تعتمد على السوق لديها معدلات وفيات أطفال في حدها الأدنى. وربما ترتبط هذه الميزة النسبية بنوعية العناية الصحية الأعلى والتي تتأتّى من خلال دخول أكبر. كما أن التدخين وتناول المشروبات الكحولية يبدو أقل رواجاً في الغرب، وهذا يعني وجود أمراض أقل[٢٢].

والقادة الذين سيعملون على توجيه اقتصادهم بصورة أكبر نحو السوق قد يتوقفون أيضاً للنظر في مشكلة البطالة. إن البطالة المزمنة وإحداث طبقة دائمة دون المستوى تأتيان في مقدمة المشاكل الخطيرة في المجتمع الغربي. كما أن عدم وجود بطالة في الاتحاد السوفياتي، مع أن ذلك تحقق على حساب عدم كفاية الأيدي العاملة، يمكن أن ينظر إليه على أية حال بأنه إنجاز هام، خاصة إذا ما قورن بنسبة البطالة في الولايات المتحدة وهي ٧٪ وبمعدل البطالة في أوروبا الغربية وهو ١٠٪[٢٣].

وفي نفس الوقت، يرى المصلحون في أوروبا الشرقية أن البديل الوحيد القصير الأمد لعدم الكفاية والركود هو «تسريح الأيدي العاملة». ويمكن تخفيف الألم الناجم عن اتخاذ هذه الخطوة بتوفير شبكة أمن اجتماعي من الفوائد التي تعود للعاطلين عن العمل، ولكن هذه تتطلب مهارة سياسية لاقتطاع جزء من دخل العاملين. وقد يكون هناك تضارباً بين كفاية استعمال الموارد وبين البطالة، والذي يمكن أن ينظر إليه كصراع بين الأجيال، لأن عدم الكفاية في استعمال الموارد يقلّص الآمال والتطلعات المستقبلية.

إن أجيال المستقبل، إذا ما استطاعت المشاركة في هذا الأمر، قد يتساءلون كيف يعمل الاقتصاد الذي يعتمد على السوق والاقتصاد المخطط له

مركزياً على توفير الموارد التي سيعتمد عليها رفاه تلك الأجيال. ومع أن المشاكل البيئية السائدة في الغرب معروفة جيداً، إلا أن المعلومات المتعلقة بالاقتصاد المخطط له مركزياً ضئيلة. ولكن الدلائل تشير على نحو تصاعدي إلى أن التمزق البيئي في هذه الأمم شديد. وعندما كتب مارشال جولدمان (Marshal Goldman) كتابه **غنائم التقدم** (The Spoils of Progress) في عام **١٩٧٢**، بيَّن أن مشاكل التلوث البيئي مألوفة لدى الاشتراكية والرأسمالية. واليوم، على أية حال، فإن الاصلاحات التي أدخلت على الكفاية من قِبل الأمم الغربية التي تطبِّق اقتصاداً يعتمد على السوق، والمقرونة بسياسات تهدف إلى تصحيح اخفاقات السوق، قد بدأت في العمل على تحسين وسائل المحافظة على البيئة هناك، في حين أن الوضع بالنسبة للاقتصاد المخطط له مركزياً أخذ يسوء[٢٤].

حتى في أوائل السبعينات كان من الصعب أن تجد نهراً غير ملوث في الاتحاد السوفييتي. وقد ذكر جولدمان Goldman أن قتل الأسماك حصل في جميع أرجاء البلاد، وبصورة خاصة في أنهار الفولجا Volga والأورال Ural، والدنيبر Dnepr، كما وجد أن استعمال المياه في مصانع الفولاذ يتراوح بين ٤٠٪ إلى ١٥٠٪ أعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة، وأن عدم كفاية مشابهة في استعمال المياه تلاحظ أيضاً في المصافي وفي الزراعة. وقد اقتربت الاصدارات من ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين من مستويات مميتة في بعض المناطق، والتي لا تختلف عن الضَّبْخن (مزيج من الضباب والدخان) التي كانت تتصاعد في دونورا وبنسلفانيا ولندن وانجلترا قبل سنين عديدة. كما سُمح بإصدارات الرصاص والفلوريد السامَّة بكميات كبيرة، حتى بلغت تركيزات الرصاص في مدينة واحدة شرقي كازاخستان ١٤ ضعف المستوى الأقصى المصرَّح به[٢٥].

وقد اختفت تقريباً الأخشاب في يوكرانيا Ukraine، كما يذكر جولدمان، وتكاثرت مناجم الفحم السطحية بتأثيراتها الشديدة الضرر. واستغلت المناطق الطبيعية، بما في ذلك بحيرة بيكال Lake Baikal الزاهية ولحقت بها أضرار خطيرة. فقد أنشىء في الستينات بمحاذاة شواطىء تلك البحيرة حوالي خمسين مصنعاً

وألقت هذه المصانع بفضلاتها الجافة في المياه. ويخلص جولدمان إلى القول بأنه «لسوء الحظ، فإن اغتصاب بحيرة بيكال يُظهر أن الجشع والشهوة على الصعيد العام يمكن أن يكونا مدمّرين بنفس القدر الذي يكونا فيه على الصعيد الخاص»[٢٦].

ومنذ عهد قريب أكثر، لاحظ جولدمان أن الاتحاد السوفييتي قد أحرز بعض التقدم في حماية البيئة. إذْ عادت الأسماك إلى نهر موسكو، وانخفض تلوث الهواء والماء. وربما يعتمد السوفييت أيضاً على الغاز الطبيعي على نحو أكبر من أجل تخفيض الأعباء البيئية. ولكن ما يتوفر في الغرب من معلومات منشورة عن التلوث في الاتحاد السوفييتي يوحي بأن المشاكل لا زالت جديّة وغير محلولة. والفاجعة التي وقعت حديثاً في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية تؤيد الانطباع السائد بأن الإجراءات الاحترازية السوفييتية ضد الأضرار البيئية ضعيفة[٢٧].

ونشهد في بولندا مثالاً آخر على إخفاق التخطيط المركزي في السيطرة على التلوث. فقد لاحظ المحلِّل الأمريكي ستانلي ج كبالا Stanely J.Kabala حديثاً أن الحصيلة الجانبية لاقتصاد تلك البلاد الستاليني هي «مئات الأميال من الأنهار غدت غير صالحة لأي استعمال، وأن تلوث الهواء في كل مدينة كبرى تقريباً أصبح أسوأ بخمسين مرة من الحدود المسموح بها». وقد أعد المخطط أندرزيج كاسنبرج Andrzej Kassenberg تحليلاً للبيئة في بولندا يؤكد هذه الملاحظة. كما رسم كاسنبرج بالتفصيل مساحات شاسعة من البيئة المتضررة بسبب التلوث السام والأمطار الحاملة للأحماض ونضوب الأكسجين من الأنهار. وزيارة واحدة إلى سيليسيا العليا Upper Silesia تكشف عن وجود ثاني أكسيد الكبريت وإصدارات هبائية تصب على السكان القاطنين في ذلك الموقع الصناعي القذر. وقد دمرت مباني قديمة وثروة من التاريخ والثقافة في كراكو Krakow نتيجة للتلوث ويظهر في الغابات التي تحيط بكاتوايس Katowice آثار واضحة لثاني أكسيد الكبريت والأوزون وإصدارات الهيدروكربون. كما تأثر ثلث مساحة الغابات الواقعة في جنوب بولندا، حيث أن العديد من الأشجار الصغيرة مات أو في طريقه إلى الموت[٢٨].

وتمثل الصين أيضاً حقيقة أنَّ التخطيط المركزي لا يدمج في ذاته تكاليف التلوث البيئي، ولكنه يتركها ليثقل الأجيال المقبلة بأعبائها. لقد كان الدمار البيئي موجوداً في الصين قبل النصر الشيوعي العسكري في عام ١٩٤٩، ولكنه ازداد حدّة منذ ذلك الحين. وتشكِّل إزالة الأحراش أكبر مشكلة بيئية للصين: فقد اقتطعت مساحات واسعة من الأشجار لتزويد أفران الفولاذ بالفحم النباتي خلال ثورة ماوْ المسمّاة (Mao's Great Leap Forward) وقطع الأشجار الذي خطط له في مقاطعة سيشوان Sichuan Province خلال الستينات زاد عن الناتج القادر على الثبات بـ ١٦٠٪. وبوجه عام، فإن مساحة الغابات بين عام ١٩٤٩ و ١٩٨٠ نقصت ما نسبته الرُّبع. وأحد الإصلاحات التي قام المسؤولون بها مؤخراً لإعادة الوضع كما كان عليه هو إعطاء حافز للفلاحين لتشجيعهم على زراعة وتربية الأشجار بحيث أن «من يزرع الأرض بالأحراج تصبح الأشجار ملكاً له». والهدف هو أن توسيع رقعة الأحراج بحيث تصل إلى ٢٠٪ من مساحة الأراضي مع حلول عام ٢٠٠٠[٢٩].

وهكذا فإن الإخفاقات البيئية لدى الأمم التي يخطط لها مركزياً تأتي في نفس المرتبة مع الإخفاقات التي ترافق الاقتصاد الذي يعتمد على السوق. ففي الحالة الأولى تجد أن الأمم المشار إليها فشلت في دمج التكاليف البيئية في اقتصادها، لأن الحوافز أعطيت للمديرين لزيادة الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فإن من الموارد التي خصصت للمديرين لم تعكس قيمة الندرة ولا تكلفة الفرصة المتاحة، ولا السعر الحقيقي ـ أي أن تكاليف استخدام الموارد لم تكن متصلة بالموضوع على نحو أساسي. وغياب الأسعار والمنافسة يؤدي إلى عدم الكفاية وكذلك إلى سوء استعمال البيئة على نطاق واسع.

إن اتجاهات إنتاجية الطاقة تبين اختلافاً بارزاً بين بعض النظم الاقتصادية التي يخطط لها مركزياً وتلك التي تعتمد على السوق. فقد زاد استخدام الطاقة لكل وحدة من الانتاج من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٣ في كل من الاتحاد السوفييتي وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا. في حين أن بلدان أوروبا الغربية خفضت استهلاكها لكل وحدة من الإنتاج بما معدله ١٤٪ خلال نفس الفترة والبالغة ١٣ سنة. ومنذ عام ١٩٧٠، خفضت الولايات المتحدة استهلاكها لكل

وحدة من الإنتاج بشكل كبير بلغ ٣٠٪. أما الاتحاد السوفييتي، على أية حال، فلا يزال بحاجة إلى زيادة ٢,١٪ من الطاقة لكل ١٪ من النمو الاقتصادي في البلاد[٣٠] (انظر الشكل ١٠-٢).

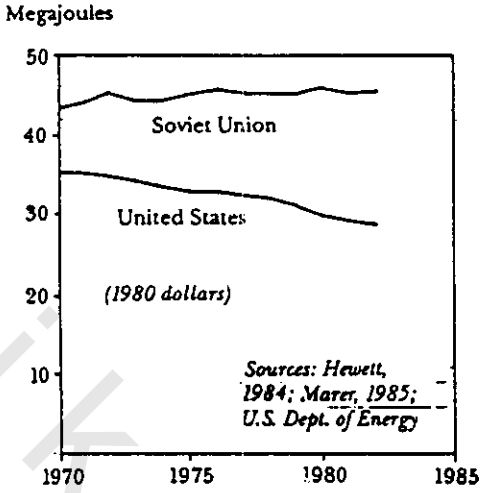

شكل ١٠- ٢ استهلاك الطاقة لكل دولار من
الناتج الاجمالي المحلي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي
١٩٧٠ - ١٩٨٢

إن استعمال الطاقة المتزايد ينذر الأجيال المقبلة بالشر لا بسبب احتمال نفاذ أنواع الوقود فحسب، بل أيضاً لأن استعمال الطاقة مرتبط مباشرة بالهواء والماء وخراب الأرض، كما يشهد على ذلك الضرر الواسع الذي لحق بأوروبا نتيجة لسقوط الأمطار المحملة بالأحماض. ومقارنة قدرات الأمم على رقابة إصدارات الكبريت والسيطرة عليها تزودنا بمعيار مباشر أكثر لمعرفة كيف تؤثر النظم الاقتصادية على أجيال المستقبل عن طريق تقليص أساس الموارد لديها.

وتصنيف الأمم حسب إصدارات ثاني أكسيد الكربون لكلّ دولار من الانتاج القومي الإجمالي يُظهر الحد الفاصل بين الشرق والغرب (انظر الجدول ١٠-٣). إذْ يبلغ المعدل في تشيكوسلوفاكيا ثمانية أضعاف ما هو عليه في ألمانيا الغربية. ويبلغ المعدل في الاتحاد السوفييتي ثلاثة أضعاف ما هو عليه في الولايات المتحدة. ومع أن الولايات المتحدة تطلق رُبع غاز ثاني أكسيد الكبريت المتوفر عالمياً، فقد عملت منذ أوائل السبعينات على خفض

اصدارات ثاني أكسيد الكبريت لكل فرد بمقدار الثلث، في حين زاد الاتحاد السوفييتي إصداراته بنفس النسبة.

الجدول ١٠-٣. اصدارات ثاني أكسيد الكبريت في بلدان مختارة عام ١٩٨٢

البلاد	الإصدارات (بالكيلوغرامات لكل ألف دولار من الانتاج القومي الاجمالي)
المعتمدة على السوق	
اليابان[1]	١
السويد	٤
فرنسا	٥
المانيا الغربية	٥
الولايات المتحدة	٧
المملكة المتحدة	٨
كندا[1]	١٨
المخطط لها مركزياً	
الاتحاد السوفييتي	١٩
رومانيا	٢٨
هنغاريا	٣١
المانيا الشرقية	٣٥
تشيكوسلوفاكيا	٤٠

(١) بيانات عام ١٩٨٠.

Source: World watch Institute, based on data in OECD, OECD Environmental Data, Compendium 1985 (Paris: 1985); N.H. Highten and M.J. Chadwick, (The Effects of Changing Patterns of Energy use on Sulfure Emissions and Depositions in Europe), Ambio, Vol. II, No. 6, 1982; World Bank, World Development Report 1984 (New York: Oxford University Press, 1984); and Paul Marer, Dollar GNPs of the USSR and Eastern Europe (Baltimore, Mol.: The John Hopkins University Press, 1985).

obeikandl.com

ومعدلات إصدارات الكبريت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي مرتفعة كنتيجة للاستراتيجية الاقتصادية فيها، والاعتماد على الفحم في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى غياب شبه كلي للرقابة على الإصدارات هناك وفي الاتحاد السوفييتي. ويوازي هذا في الغرب، غياب الرقابة على إصدارات وسائط النقل في ألمانيا الغربية، ويوازيه أيضاً إخفاق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الانضمام إلى الدول التي اتفقت على تخفيض إصدارات ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٣٠٪. ولكن بالنسبة للضرر الناتج عن كل وحدة من الإنتاج، تجد أن الأمم الغربية أحسن حالاً، بكثير من تلك التي تعتمد على نظام التخطيط المركزي.

وبإيجاز، فإن الاقتصاد القادر على الثبات يطرح معيارين لاختيار الاستثمار أو الاستهلاك لكونهما معيارين قيِّمين بشكل خاص. معيار النسمة الصافية الحالية. ومعيار المحافظة. ويمثل المعيار الأول الكفاية ويدعو إلى مجرد أن يكون الاستثمار جيداً بحيث يزيد الإنتاج إلى الحد الأقصى وتكون المدخلات في حدها الأدنى. وحسب نظرية القدرة على الثبات، يمكن تحقيق هذا الشرط فقط عندما يكون تحقيق معيار المحافظة ممكناً أيضاً. وبعبارة أخرى، يمكن زيادة استغلال الأرض الزراعية إلى الحد الأقصى طالما أمكن الحفاظ على إنتاجية الموارد.

ويمكن تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة فقط إذا طُبِّق معيار المحافظة أولاً ثم معيار القيمة الحالية ثانياً، فالأسواق وحدها لا تستطيع تحقيق ذلك بمفردها، ولكنها تستطيع إلى درجة كبيرة أن تقوم بعملية ضبط ذاتية لفضلات الموارد: والمستخدم للموارد هو الذي يدفع ثمن عدم الكفاية. وأما النظم التي لا تعتمد على السوق فينقصها مثل هذا الإصلاح الداخلي.

ومن ناحية نظرية، يمكن للنظم الاقتصادية المخطط لها مركزياً أن تجعل المحافظة على الموارد في مقدمة الأولويات. ولكن الدلائل المتوفرة حتى اليوم تشير إلى أن تلك النظم لم تفعل ذلك. كما أن النظريات الاقتصادية والسيكولوجية أيضاً توحي أنه بدون مؤشرات أسعار يكون لها معنى كحد زمني،

فمن غير المحتمل أن تقوم تلك النظم بذلك على نحو فعال.

تغيير الاعتماد على السوق:

إذا كان القرن التاسع عشر عصر السوق الحرة، فإن القرن العشرين هو عصر الدولة. والاتجاهات السائدة، على أية حال، قد تجعل القرن القادم أفضل توازناً في التوفيق بين الاثنين. وهناك خمس تطورات حديثة سارعت بالعودة إلى الأسواق، وهي: موت ماو Mao وتركته من التخلّف وعدم التطوير في الصين؛ وأزمة الديون في أمريكا اللاتينية؛ وأزمة المجاعة والتخلف في أفريقيا؛ والتخلف المزمن في جنوب آسيا؛ والانتشار السريع للعجز في ميزانيات الدول الغربية. إن لهذه المعضلات الاقتصادية جذورها التي تكمن في استعمال الموارد؛ والسياسات المتّبعة لمواجهة هذه المعضلات تثير اهتمام علماء البيئة وعلماء الاقتصاد على حدٍّ سواء.

وعلى نطاق عالمي، تنتج مشاريع الحكومة حوالي ثلث الإنتاج الصناعي في العالم. والاعتماد على مؤسسات الدولة يتراوح بين كونه كلياً تقريباً كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي وبين كونه في الحد الأدنى كما هو في الولايات المتحدة (انظر الجدول ١٠-٤). وبشكل عام، تملك الأمم الغربية أو تسيطر على ما هو أقل من ١٠٪ من الإنتاج القومي فيما عدا استثناءات هامة تشمل المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا. وحتّى في هنغاريا، وهي أكثر أمة في أوروبا الشرقية تعتمد على السوق، تجد أن ثلثي الانتاج غير الزراعي تنتجه مشاريع الدولة. أما دول العالم الثالث فتقع على الطيف بين الشرق والغرب من حيث ملكية الدولة.

وتمثل الإصلاحات الصينية التي أعلن عنها في كانون أول من عام ١٩٧٨ نقطة تحول كبرى في الإدارة الاقتصادية على الصعيد العالمي. فقد سببت حركة ماو في أواخر الخمسينات خسائر هائلة في الانتاج، حتى درجة المجاعة. ثم تبع تلك السياسة تخفيض في النفقات، حتى جاءت الثورة الثقافية العنيفة

خلال الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٦. فأبطلت الصين المركزية فيما يتعلق بالـرقابة الاقتصادية، ولكنها وضعت سلطة صنع القرار في أيدي بيروقراطيين محليين وإقليميين بدلاً من وضعها في ساحة السوق.

وتبع حملة ماو لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مناطق الصين ركوداً اقتصادياً، وبدأ الضغط يتزايد من أجل إحداث تغيير. وفي المناطق الريفية، حيث يعيش ٨٠٪ من سكان الصين، زادت الدخول خلال العقدين اللذين سبقا موت ماو بنسبة تقل عن ١٠٪. فكان التقنين في الاستهلاك شائعاً، كما كان عليهم أن يستـوردوا ثلث كمية الحبـوب المستهلكـة في المـدن. وتكبـد أكثر من ثلث المشاريع التي تمتلكها الدول خسائر مالية في عام ١٩٧٦[٣١].

الجـدول ١٠-٤: الـدور المقـدر للمشـاريـع التي تمتلكهـا الدولة في نظم اقتصادية مختارة، حوالي عام ١٩٨٠

البلاد	حصتها من إنتاج الفولاذ	حصتها من إنتاج الفحم	حصة الدولة من استثمار رأس المال الإجمالي
	(الكســـــــور تقريبية)		٪
رومانيا	كاملاً	كاملاً	٩٥
الاتحاد السوفييتي	كاملاً	كاملاً	٩٥
هنغاريا	كاملاً	كاملاً	٦٦
الصين	كاملاً	كاملاً	٦٦
بولندا	كاملاً	كاملاً	٦٦
مصر	غير متوفر	-	٤٨
باكستان	-	كاملاً	٤٧
الهند	¾	كاملاً	٣٤
المكسيك	¾	كاملاً	٣٣
كوريا الجنوبية	¾	¼	٣٣
البرازيل	¾	كاملاً	٢٣

المملكة المتحدة	٣/٤	كاملاً	١٧
ايطاليا	٣/٤	-	١٥
اسبانيا	١/٢	١/٢	١٥
تايلاند	-	-	١٣
فرنسا	٣/٤	كاملاً	١٢
اليابان	لاشيء	لاشيء	١١
المانيا الغربية	لاشيء	٢/١	١١
استراليا	لاشيء	لاشيء	١٠
الولايات المتحدة	لاشيء	لاشيء	٤

Sources: (Privatization: Everyone's Doing It, Differently),

The Economist, December, 21, 1985; Mary M. Shirley, Managing State-Owned Enterprises,

World Bank Staff Working Paper No. 527. (Washington, D.C.: World Bank, 1983).

وقد عملت الإصلاحات التي جرت عام ١٩٧٩ خلال بضع سنين فقط على زيادة الإنتاج الزراعي في الصين بأكثر من النصف، وزيادة الدخول في الأرياف بثلثين، وزيادة الإنتاج الصناعي بثلثين. ومع حلول عام ١٩٨٦، زوّد بائعو المفرّق الخصوصيون مقاطعة Beijing بثلث ما تحتاجه من الخضار والبيض ولحم البقر و Hebei Province بثلثي ما تحتاجه ويزيد من الخضار والبيض[٣٢].

فقد أعطت سياسات التسعير المزارعين حوافز لزيادة الإنتاج. وفي البداية، كانوا ملتزمين رسمياً بتسليم حصة معينة من الانتاج للحكومة، بسعر محدد. وما يزيد عن الحصة كان له سعرٌ أعلى عند التسليم، علاوة تبلغ ٥٠٪ لمحصول الحبوب. ولأن أسعار المفرّق كانت منخفضة، بلغت إعانات الخزينة للزراعة حوالي ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٨٣، أي حوالي ٤٢٪ من ايرادات الميزانية. ونظام شراء العقود الخاص بالدولة لم يساعد على ملاءمة طلب المستهلكين مع

obeikandl.com

اليوان الجديد (وحدة النقد في الصين) من أجل الصرف، وكدَّست الحكومة فائضاً من البضائع الغالية من الطراز الغربي. ونتيجة لذلك خفَّضت الأسعار والحصص الخاصة بالمنتج فيما يتعلق بسلع عديدة في عام ١٩٨٣، وزادت أسعار البيع بالمفرق(٣٣).

وبسبب الصعوبات المالية وزيادة الديون الخارجية، اضطرت دول نامية أخرى إلى بيع شركات تمتلكها الدولة (انظر الجدول ١٠-٥). وتمتلك البرازيل حوالي ٥٠٠ شركة، أي خمسة أضعاف ما كانت تمتلكه في عام ١٩٦٠. وتنوي بيع الشركات الصغرى منها، وبيع أسهم مالية في المصالح المتصلة بالطاقة التي تهيمن على ميزانية الشركة التابعة للدولة في البرازيل. وكانت الأسهم المالية في شركة البترول الوطنية بيتروبراس Petrobras معروضة للبيع في عام ١٩٨٥، مع أن الدافع الرئيسي ربما كان لتفادي الحاجة إلى تحصيل ٤٠٠ مليون دولار من خلال الضرائب لتدفع شركة بيتروبراس مقابل الخسائر التي تكبدتها. ومن غير المحتمل أن تتنحّى البرازيل عن السيطرة على المشاريع الكبرى التي تمتلكها الدولة(٣٤).

وحكومة البرازيل المدنية الجديدة تجد نفسها مجابهة ليس فقط بديون خارجية قدرها ١٠٠ بليون دولار ـ وبخدمات دَيْن تكلف ٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي ـ ولكن أيضاً ببيروقراطية اقتصادية مرسخّة. وَفِق تقديرات البنك الدولي، فإن الحكومة نفسها توزع الموارد لشركات أو تسيطر على تلك التي تنتج بين ٤٠٪ و ٤٦٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي. هذه الحقيقة، حسب دراسة لأحد البنوك، توحي «بأن قرارات الحكومة، إلى حد كبير، قد حلَّت محل آلية الأسعار في تحديد مكوِّنات الاستثمار، ومن ثَمَّ بُنية القدرة الإنتاجية الناشئة»(٣٥).

الجـدول ١٠-٥: تحركات اعتماد الصناعة على السوق في الثمانينات، في بلدان مختارة

البلاد	فترة التأميم[1]	الاصلاحات التي أعلنت
الأرجنتين	١٩٤٦	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٦
بنغلادش	١٩٧١	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٢
البرازيل	الأربعينات	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٣
الصين	١٩٥٣	سماح بملكية المشاريع الخاصة، ١٩٨٣
فرنسا	١٩٨١	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٦
هنغاريا	١٩٤٩	التسعيرة، في الثمانينات
الهند	١٩٥٦	تعويم الأسعار، ١٩٨٢، ١٩٨٦
اندونيسيا	١٩٥٧	تشجيع الملكية الخاصة للمشاريع
ايطاليا	-	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٣
اليابان	-	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٥
المكسيك	الخمسينات	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٥
نيجيريا	الستينات	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٦
الباكستان	١٩٧٢	تعويم الأسعار، ١٩٧٩
الفلبين	-	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٦
كوريا الجنوبية	-	تعويم الأسعار، ١٩٨٦
اسبانيا	١٩٣٩	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، الثمانينات
تايلاند	-	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة
تركيا	-	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٧٩
المملكة المتحدة	الستينات	بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٧٩
الولايات المتحدة	-	تعويم الأسعار، ١٩٧٩
المانيا الغربية	-	بيع الحصص في المشاريع التي تمتلكها الدولة، ١٩٨٤

(١) ويشمل تأميم القطاع الصناعي سواء كان جزئياً أم كلياً .

Souvce: Worldwatch Inshtute

obeikandi.com

وتـأتي المكسيك في مرتبـة تسبق البرازيل من حيث عدد الشركات التي تمتلكهـا الدولة. إذ تحتفظ الحكومة لنفسها ببيع إنتاج النفط والفولاذ والمواد الكيماوية وبناء السفـن وخطوط السكك الحديدية. وقد كرّست ملكية الدولة الديون وبذلك ساهمت في أزمة المكسيك. وأعلنت الحكومة أنها ستبيع ٢٠٠ مشروع من مشاريعها وذلك جزئياً للخلاص من ديونها، وفي عام ١٩٨٥ باعت بعض الفنادق والصناعات الصغيرة التي تمتلكها[٣٦].

والأمم الافريقية التي اتبع كثير منها سياسات ماوْ وستالين الاقتصادية، لا تزال بطيئـة في تبني الإصـلاحـات رغم ضغط الانهيار الذي أصبح وشيكاً. وعملت تنزانيا تحت حكم الرئيس يوليوس نايريري على محاكاة نموذج ماوْ. ثم تقاعد ماو ولكن تنزانيا بقيت فقيرة للغاية ومتخلفة، بل متربطة بنموذج صيني لم يعد له وجود.

وصديق نايريري في الثورة روبرت موجابي، رئيس زمبابوي، مصمم على أن لا يكرر أخطاء تنزانيا. فقد حافظ على آليات السوق بينما عمل على تنفيذ إجراءات معينة لتخفيف الظلم والتخلف الاقتصادي. وأبرز ما قام به هو تزويد المـزارعين بحوافز لزراعة أراضي تابعة للقبائل بينما سمح للمزارع التجارية الأكبـر بالاستمـرار في أداء عملها. ومن الأولويات التي حازت على اهتمامه برامج لتخفيض معدل وفيات الأطفال واجراءات لتحديد النسل. إن زمبابوي تحت حكم موجابي تمثل إحدى قصص النجاح القليلة في هذه القارة المضطربة[٣٧].

ومصـر، بعدد من السكان يقترب من ٥٠ مليون نسمة، واقتصاد أفسدته الإعانات المالية وعدم الكفاية، لا بد لها من أن تستورد كميات هائلة من كل شيء تقريباً. إذ أن ٢٥٪ من الميزانية الوطنية للبلاد تخصص لدعم أسعار المواد الغذائية والطاقة. وتسيطر الشركات التي تمتلكها الدولة على القطاع الصناعي من الاقتصـاد المصـري منـذ عام ١٩٦١ عندما كانت وسائل الإنتاج مؤمّمة. ويستعمل حوالي ٢٠٪ من الانتاج المحلي الاجمالي للاستثمار العام. ويتوقع من الشركات العامة أن تقوم بخدمة أهداف اجتماعية في عملية إنتاج السِّلع،

وبصـورة خاصـة امتصاص الأيدي العاملة. وهذه الشركات عاجزة عملياً عن الاستغناء عن الأيدي العاملة غير المنتجة[٣٨].

وفي كل مكان من إفريقيا، تبقى الزراعة غير متطورة وإنتاجيتها منخفضة؛ وإزاء هذا الوضع تتحمل بعض الحكومات مسؤولية مباشرة. وقد اجتمع رؤساء الدول في منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨٥ وتبنوا إجراء يوصي بتخصيص ٢٠٪ من الاستثمـار الإجمالي للزراعة على الأقل. وبرنامج الأولويات التابع للمنظمة يدعو الأمم لتقديم الحوافز الضرورية للمزارعين، بما في ذلك حوافز الأسعار[٣٩].

تشكل الصناعة ١١٪ من الإنتاج الإفريقي، ويبقى التقدم بطيئاً. ويقرن بنـك التنمية الإفريقي الخمول الصناعي بالرقابة الحكومية. ولكنه يلاحظ أن الأسواق أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل في الاقتصاد الافريقي. وقد ورد في نهاية تقرير حديث ما يلي «يبدو أن الاتجاه العام في التغير يسير نحو حرية أكثر للسوق، وتأكيد أكثر على الحوافز التي تقدم للمنتج، وزيادة في توزيع الموارد على الزراعة، وإصلاح القطاع العام لضمان ربحية أكبر»[٤٠].

يورد بنك التنمية الإفريقي غانا ومالي وزائير وزامبيا كأمثلة على الأمم التي شرعت بالقيام بالإصلاحات الصعبة. فقد خفضت غانا قيمة نقدها، وعوَّمت الأسعار، وأوقفت الإعانات المالية، خاصة بالنسبة لمنتوجات النفط. وحولت مالي العـديد من المشـاريع التي كانت تمتلكهـا الدولة إلى مشاريع خاصة. وخفضت زامبيا قيمة عملتها بنسبة ٦٤٪[٤١].

وأما بلاد جنوب آسيا فلا تعاني من الديون كأمريكا اللاتينية ولا من المجاعة كإفـريقيا، ولكنهـا تقـوم بتجربة تغيير اقتصادي لأن اقتصادها هي أيضاً يبقى متخلفاً إلى درجة خطيرة. وقد شقت الهند الطريق نحو الإصلاح، مع أن الهند والبـاكستان قد أجريتا بعض التغييرات. وقد حصرت الهند رسمياً في مشاريع الـدولـة كلاً من السكك الحديدية والطيران ووسائل الاتصال والطاقة والتأمين والمستخـرجـات الصلبـة والصنـاعـات المتعلقـة بالـدفاع. وقد أُعطيت هذه القطاعات مرونة إضافية في عام ١٩٨٢ عندما نُفِّذت سياسة التسعيرة المزدوجة

إحداهما تتعلق بتسليم حصص الحكومة والثانية بالسوق المفتوحة. وقد وُصِفت هذه السياسة بأنها تغيير جوهري، حيث كان الهدف منها التغلب على العجز الذي لازم الاقتصاد منذ الستينات[٤٢].

وقد أظهرت صناعة الإسمنت في الهند أول النتائج الإيجابية. ففي أوائل الثمانينات، ولأول مرة، حققت أهدافها من حيث الإنتاج على نحو مرضي. وفي الحقيقة، كانت الزيادة في إنتاج الإسمنت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ مساوية للإنتاج خلال فترة الخمسة وعشرين سنة السابقة. وقد تحررت الزراعة في الهند من كثير من القيود، مع تقديم الحكومة ضمانات للأسعار والتي لم تكن ضرورية على وجه العموم، لأنها كانت تقل عن أسعار السوق المقبولة[٤٣].

والأمم الغربية، في نفس الوقت سائرة أيضاً في سياستها الصناعية نحو اعتماد أكبر على السوق. فاليابان وفرنسا وألمانيا الغربية كلها بدأت في بيع المشاريع التي تمتلكها الدولة وأسهمها في الشركات. وقد أجبرت أوروبا الغربية بالذات على تحرير الصناعة من التأميم بسبب العجز في ميزانياتها.

وتبقى الولايات المتحدة، على الأقل بالنسبة لامتلاك وسائل الإنتاج، القوة الاقتصادية الكبرى في العالم التي تعتمد على السوق أكثر من أي دولة أخرى. وباستثناء نسبة صغيرة من الانتاج الوطني الإجمالي الذي تنتجه الشركات الحكومية وبعض المتعهدين الخصوصيين للّوازم المتعلقة بالدفاع والذين يعتبرون عملياً ملحقات تابعة للحكومة، فقد خطت البلاد خطوات حتى أبعد من ذلك لتقليص دور الحكومة في الاقتصاد. إذ أغلقت مؤسسة الوقود الاصطناعي الضخمة التي أقامتها إدارة كارتر لتنافس شركات البترول الخاصة. وجاءت أهم عودة للاعتماد على السوق عندما أبطل الرئيس كارتر تنظيم أسعار البترول. كما نشّط جهوداً أخرى هامة لإبطال تنظيم الأسعار بشأن الشحن على الطرق والنقل الجوي[٤٤].

ومع ذلك، فقد قاومت الحكومة على نطاق عالمي الإصلاحات المتعلقة بالسوق لصالح الزراعة. فالأمم الغربية لا تزال تقدم الإعانات المالية لمنتوجات المزارع، كما بلغ الاختلال في أسعار المنتوجات الزراعية في كل مكان في

المغـرب درجـة قصوى. وفي اليابان تقوم الحكومة بحماية انتاج الأرز وتقدم لزارعيه الإعـانـة المـالية. وتمـارس أوروبـا الغـربية والولايات المتحدة أيضاً سياسات تخلق اختلالات كبيرة (انظر الجدول ١٠-٦). وكما أشرنا من قبل،

الجـدول ١٠-٦: أسعار المنتج للقمح والأرز في بلدان مختارة، مقارنة مع أسعار السوق العالمية، حوالي عام ١٩٨٢

البلاد أو مجموعة البلدان	القمح	الأرز
	(نسبة مئوية من السعر العالمي)	
اليابان	٣٨٠	٣٣٠
كوريا الجنوبية	٢٢٠	٢١٠
تركيا	١٢٠	١٩٠
كينيا	١٦٥	١٤٥
السوق الأوروبية المشتركة	١٢٥	١٤٠
الولايات المتحدة	١١٥	١٣٠
بنغلادش	٧٥	٨٥
الهند	١٠٠	٨٠
الفيلبين	غير متوفر	٨٠
باكستان	٨٥	٧٥
تايلاند	غير متوفر	٧٥
البرازيل	غير متوفر	٦٥
تنزانيا	غير متوفر	٥٠
مصر	٩٥	٤٥
يوغوسلافيا	٥٥	غير متوفر

Sources: World Bank, World Development Report 1986

(New York: Oxford University Press, 1986); Hans Binswanger and P.L. Scandizzo,

(Patterns of Agricultural Protection),

World Bank, Washington, D.C., November, 15, 1983; World Bank, Commodity Trade and

Price Trends

(Baltimore, Md.: The John Hopkins University Press, 1985).

obeikandl.com

فقد كلّفت هذه البرامج حكومة الولايات المتحدة على الأقل ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦[٤٥].

وفي بلدان أخرى، تعيق الحكومات الزراعة عن طريق تخفيض الأجور بدلاً من زيادتها. فالاتحاد السوفييتي، الذي كان تحت حكم ستالين يدفع للمزارعين حول $\frac{1}{8}$ قيمة منتوجاتهم، لا يزال يدفع لهم أجوراً أقل مما يستحقون. وقد وصل عدم التوازن العالمي في السياسة الزراعية إلى حد مرتفع من جديد في عام ١٩٨٦ عندما وافقت الولايات المتحدة على تصدير جزء من فائض إنتاج القمح ـ والذي أوجدته الاعانات المالية ـ من أجل سدّ عجز في إنتاج القمح في الاتحاد السوفييتي والذي خلّفه التخطيط المركزي[٤٦].

وعلى صعيد عالمي، فإن الدول التي عادت للاعتماد على السوق خلال منتصف الثمانينات قد تركت الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية الهامة من ناحية بيئية على حالها تقريباً. مع أن الشركات الخاصة لا تزال تسيطر على إنتاج البترول في استراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمانيا الغربية، فإن الحكومات تسيطر على إمدادات البترول في البرازيل والمكسيك ونيجيريا والعربية السعودية والاتحاد السوفييتي وفنزويلا[٤٧].

إنَّ ما يزيد على نصف إنتاج الفحم، والذي ربما يكون أشد أنواع الوقود ضرراً بالصحة، ينتج أو يستهلك وفق خطة تضعها الحكومة. وأكبر الدول المنتجة هي الصين والاتحاد السوفييتي، اللّتان معاً ينتجان ويستخدمان أكثر من $\frac{1}{3}$ إنتاج الفحم في العالم. وتمتلك أمم كبرى عديدة من التي تعتمد على السوق شركات لإنتاج الفحم، حيث تبلغ نسبة الإنتاج ١٠٠٪ من صناعة الفحم في كل من فرنسا والهند والمملكة المتحدة و ٥٠٪ منها في ألمانيا الغربية[٤٨].

يتم إنتاج نصف الفولاذ على الأقل مع ما يصحبه من أعباء بيئية بإشراف الحكومات في بعض الدول. إذ ينتج الاتحاد السوفييتي وأروبا الغربية، حوالي $\frac{1}{3}$ كمية الفولاذ بمجملها. وتمتلك حكومات البرازيل وفرنسا والهند وايطاليا والمكسيك وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة على الأقل $\frac{3}{4}$ طاقة انتاج الفولاذ في هذه البلدان؛ وتمتلك حكومات بلجيكا وإسبانيا $\frac{1}{2}$ طاقة الإنتاج في هذين

البلدين. ومن الدول الكبرى المنتجة للفولاذ الذي تنتجه شركات خاصة في معظم الحالات لا نجد سوى استراليا وكندا واليابان والولايات المتحدة وألمانيا الغربية[٤٩].

لقد أدَّت رقابة الحكومة على إنتاج وأسعار البترول والفحم والفولاذ إلى استهلاك مفرط لهذه الموارد. وقد تدخلت بعض الحكومات بشكل مجدي، على أية حال، من أجل الحفاظ على هذه المصادر. ومن خلال زيادة الضرائب على أسعار الوقود، مثلاً، لمواجهة التكاليف البيئية والأمنية والتكاملية المتعلقة باستهلاك الطاقة، فقد تمكنت تلك الحكومات من تقليص الاستعمال المفرط للطاقة.

وتطبق الآن كثير من الأمم الضرائب على منتجات البترول التي تجعل أسعارها ضعف ثمنها بالمفرق في الولايات المتحدة، والذي لا يتأثر كثيراً بالرقابة أو بالضرائب.

وقصارى القول أن تحولاً جوهرياً قد حصل في بناء الاقتصاديات الوطنية. فبعد قرن من الزمان، نجد أن الاتجاه نحو رقابة حكومية أكبر قد انتهى. لم يتضمن هذا التحول الاجراءات الاقتصادية الكلية الأساسية التي من شأنها أن تحفظ توازن وثبات النظم الاقتصادية، بل يضمن التفاصيل المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الموارد. وتدخّل الحكومة من أجل تعزيز قدرة الأمم على الثبات بيئياً يزداد تدريجياً، وربما لا يكون ذلك بالسرعة المتوخاة. ولكن العديد من الأمم، بعد أن رسمت حدود القدرة على الثبات، قررت ترك النشاطات الداخلية للاقتصاد تحت تصرف آليات السوق. وقد بدأت الدول التي تحولت نحو السوق وأبرزها الصين وهنغاريا وزمبابوي في جني ثمار هذا التحول. وأما تلك التي لم تتحول مثل البرازيل والمكسيك ومصر فهي متجهة نحو المتاعب. والأمم التي تأتي بين هذين الطرفين مثل الهند وباكستان نراها تحرز تقدماً بطيئاً نحو كفاية اقتصادية وبيئية أعظم.

التوجه نحو التوازن:

يواجه عالم الثمانينات تصدعاً متزايداً في الدخول والكفاية في استعمال

الموارد. فقد تدنّت الانتاجية الزراعية في كل بلد اتبع سياسة التخطيط المركزي على مدار العشرين سنة الماضية، في حين أنها تستمر في الازدياد في البلدان التي تعتمد على السوق. فنجد أن استهلاك الطاقة لكل وحدة من الإنتاج يبلغ أقصاه في الدول التي تعتمد في اقتصادها على التخطيط المركزي. لذا نلاحظ أن استهلاك الوقود لكل وحدة من الإنتاج آخذ في الازدياد في الاتحاد السوفييتي بينما يقل في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. وقد انخفضت الإصدارات التي تسبب أمطاراً حاملة للأحماض في البلدان التي يعتمد اقتصادها على السوق ولكنها زادت في البلدان التي يعتمد اقتصادها على التخطيط المركزي.

وقد أدّت الكفاية الإنتاجية الأكبر في البلدان التي تعتمد على السوق إلى تخفيف الضغوط البيئية، بينما أدت عدم الكفاية في البلدان التي يعتمد اقتصادها على التخطيط المركزي إلى ازدياد تلك الضغوط. ويمكن المقارنة بين كلا النظامين الاقتصاديين من حيث توزيع الدخل، غير أن البلدان التي تعتمد على السوق في نظامها الاقتصادي يتمتع أهلها بمتوسط عمر أعلى ويكون معدل وفيات الأطفال فيها أقل، وهذان مؤشران يدلان عموماً على رفاهة أعظم، كما تكون مستويات الدخل المطلق أعلى بكثير في البلدان التي يعتمد اقتصادها على السوق.

وهكذا فقد أصبح بالمستطاع خلق مستوى معين من الإنتاج الصناعي ـ مستوى من الثروة ـ تحت تأثير أحوال السوق بشكل فعال أكثر مما لو كان تحت تأثير أية أحوال أخرى خارج السوق. وتُستمد هذه الحقيقة من ميزتين على الأقل تمتاز بهما الأسواق على التخطيط المركزي. وأولى هاتين الميزتين هي أن الأسواق تكون مدارة ذاتياً إلى حد كبير. حيث تعمل آلية التسعيرة على جلب طلب متوازن بشكل أوتوماتيكي تقريباً مع العرض.

والميزة الثانية هي أن الأسعار تكون مجدية. وبعبارة أخرى، عندما تسود المنافسة، تعكس الأسعار قيمة الندرة الحقيقية، قيمة مبنية على صعوبة كسب موارد جديدة من الأرض وكذلك على الأولويات النسبية التي يضعها

المستهلكـون على تلك الموارد. وتنبه الأسعار الأعلى مستهلكي الموارد إلى التكلفـة التي تنجم عن الاستهلاك الزائد، وتنقل إلينا المعلومات الهامة التي تربط بين البيئة والاقتصاد.

كان يمكن أن يقـوم مخـططو الاقتصاد المركزي بالسعي إلى تكرار هذه النشـاطـات المتعلقـة بالسوق، لو أنهم أدّوا واجباتهم على نحو جيد. ولكن صعـوبـة تجميع المعلومـات الكثيرة التي يحتـاجـونها، بالإضافة إلى مشكلة الأولـويات المنـافسـة المرتبطة بحفظ الموارد والاستقرار السياسي، تحدّ من قدرتهم على وضع أسعار مجدية وتوزيع الموارد بشكل فعال.

وعند تخطي حد معين، فإن خلق ثروة من خلال الاقتصاد الذي يعتمد على السـوق يجلب معه مشاكل جديدة أبرزها استهلاك ضخم للبنزين في الدول الغربية. ويلقي هذا التناقض بين الكفاية وبين الاستهلاك الكبير لكل فرد ضوءاً قوياً على دور السياسة الاقتصادية القادرة على الثبات. وفي حالة وضع حد على استهلاك بعض الموارد، يصبح بالإمكان تفادي الأخطار التي تهدد تنمية قادرة على الثبات. فمثلاً، إذا وضعنا حدوداً على صيد الأسماك فإن ذلك سيؤمّن لنا الإمدادات الكافية منها قبل نفاذها ويصبح سدّ النقص ممكناً. وبوسعنا تنفيذ إجراءات مماثلة لحماية موارد أخرى غير قابلة للتجديد.

وعندما تدعو الحاجة إلى فرض إجراءات تتسم بالتقييد فإن مردودها يكون أفضل عندما تطبق على مستوى الاقتصاد العالمي. ولنأخذ البنزين على سبيل المثال. فلن يكون من الحكمة اللجوء إلى التقنين على أساس فردي، بل فرض ضريبـة عليه من أجل الحد من استهلاكه. وتكفل آلية التسعيرة عندئذ توزيع الوقود بحيث يكون استعماله مقترناً بالانتاج على أحسن وجه. ثم تأتي مشاكل العدالة، ولكن تستطيع الأمم تدبرها من خلال سياسات الدخل، دون أن تلجأ إلى التقنين أو إلى توزيع مخطط للموارد.

ويوحي لنا التاريخ الحديث بأنه يمكن للنظم الاقتصادية على صعيد عالمي أن تجني فائدة من إيجاد ممر جديد مشترك بينها. ويمكن أن يبتعد هذا النموذج الجديد عن التخطيط المركزي ليتجه نحو الاعتماد على السوق لاتخاذ قرارات

اقتصادية جزئية. وفي نفس الوقت، على أية حال، لن ينكر أحد ضرورة تدخل الحكومات على مستوى اقتصادي كلّي من أجل حفظ توازن النظم الاقتصادية ورقابة التكاليف الخارجية. ولن ينكر أحد كذلك ضرورة قيام المجتمعات بالعمل معاً من خلال عملياتها السياسية لتحسين حالها خارج نطاق قدرات الاقتصاد الذي يعتمد على السوق.

وفي منتصف الثمانينات، بدأ العديد من الدول في تغيير سياساتها الاقتصادية. فهناك ثمانية عشر دولة من بين عشرين دولة تعتبر أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان قد شرعت في اتخاذ إجراءات لبيع الصناعات التي تمتلكها الدولة ولتخفيف الرقابة على الأسعار أو تشجيع المنافسة. ويؤثر هذا التغيير على ثلثي سكان العالم.

ويحذر عالم الاقتصاد الهنغاري جانوس كورناي Janos Kornai من التفاؤل المفرط إزاء الشؤون الاقتصادية. وقد وجه نصيحته هذه للقراء الأمريكيين بشكل خاص حينما قال «هناك معضلات غير قابلة للحل، لأن لكل واحد منا أهداف متضاربة ويتمسك بمبادىء أخلاقية متضاربة». وهو يعي حقيقة أن «الميزانيات الصلبة» ذات فعالية أكبر، ولكن الفعالية تعني البطالة، وقد لا يكون لدى بعض الأمم مثل هنغاريا الموارد لإعادة توزيع الدخل بالسرعة الكافية ولتخفيف معاناة الناس التي ترافق التغيير الاقتصادي.

وفي نفس الوقت، لا يتوفر لدى هنغاريا وبلدان اشتراكية أخرى الموارد حتى تظل سائرة نحو عدم الكفاية بشكلها الفادح والناجم عن التخطيط المركزي والميزانيات اللّينة. وقد تبنّت البلدان الغربية سياسة اقتصادية تعتمد على السوق من أجل توفير الثروة على نحو فعال. ومع ذلك فإنها تضعف مصداقية الحلول التي يقدمها الاعتماد على السوق طالما أنها ظلت تغفل المشاكل المتعلقة بالبطالة الهيكلية والبطالة العادية والجوع بين أناس كثيرين.

Chapter 10. Designing Sustainable Economies

1. Adam Smith, The Wealth of Nations (Chicago: University of Chicago Press, 1976).

2. See Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, Economics (New York: McGraw-Hill, Inc., 1948) for the classic introduction to economics. For discussion of sustainable economics, see Hazel Henderson, "Ecologists Versus Economists," Harvard Business Review, July/August 1973, and Herman E. Daly, ed., Toward a Steady-State Economy (San Francisco: W.H. Freeman and Company, 1973).

3. See, for examole, The Ecology Party, "Manifesto for a Sustainable Society," adopted at the third annual conference of the Ecology Party held in Sheffield, England, on September 25-26, 1976, and amended at Birmingham, England, September 1978.

4. Lung-Fai Wong, Agricultural Productivity in the Socialist Countries (Boulder, Colo.: Westview Press, Inc., 1986).

5. Ibid.; U.S. Department of Agriculture (USDA), Economic Research Service (ERS), World Indices of Agricultural and Food Production, 1950-85 (unpublished printout) (Washington, D.C.: 1986). These statements hold whether productivity is measured in physical or economic terms.

6. Istvan Lang, Secretary General, Hungarian Academy of Sciences, Budapest, Hungary, private communication, May 7, 1986.

7. Istvan Lang, Bioresources (Budapest: Hungarian Academy of Sciences, 1982).

8. Stanislaw Gomulka, Growth, Innovation and Reform in Eastern Europe (Madison: University of Wisconsin Press, 1986); USDA, ERS, Eastern Europe: Outlook and Situation Report, RS-85-7 (Washington, D.C.: June 1985).

9. World Bank, World Development Report 1986 (New York: Oxford University Press, 1986).

10. Wong, Agricultural Productivity in Socialist Countries.

obeikandl.com

11. Ibid.; Charles Cobb et al., Economic Indicators of the Farm Sector (Washington, D.C.: USDA, 1986); USDA, ERS, USSR: Situation and Outlook Report (Washington, D.C.: 1986).

12. Grain output figure compiled from USDA, ERS, World Indices; World Bank, World Development Report 1986.

13. D. Gale Johnson et al., Agricultural Policy and Trade, A Report to the Trilateral Commission: 29 (New York: New York University Press, 1985); Keith Schneider, "Cost of Farm Loss Might Be Double Original Estimate," New York Times, July 22, 1986.

14. Johnson et al., Agricultural Policy and Trade; see also World Bank, World Development Report 1986.

15. William U. Chandler, Energy Productivity: Key to Environmental Protection and Economic Progress, Worldwatch Paper 63 (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, January 1985).

16. Jozsef Bognar, Director, Institute of World Economics, Budapest, Hungary, private communication, May 9, 1986.

17. See, for example, Janos Kornai, Contradictions and Dilemmas (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1986).

18. Gabor Hovanyi, Budapest, Hungary, private communication, May 12, 1986, and letter to the author, August 4, 1986; Chandler, Energy Productivity. See also Bela Balassa, Reforming the New Economic Mechanism in Hungary, World Bank Staff Working Paper No. 534 (Washington, D.C.: World Bank, 1982).

19. Chandler, Energy Productivity; data on steel production technology from International Iron and Steel Institute, Brussels, Belgium, private communication, June 1986.

20. International Iron and Steel Institute, Brussels, Belgium, private communication.

21. Romania, for instance, has a low equity ratio, but fuel and power shortages, as well as other constraints, have recently led to many hardships in that country.

22. William U. Chandler, Investing in Children, Worldwatch Paper 64 (Washington, D.C.: June 1985); William U. Chandler, Banishing Tobacco, Worldwatch Paper 68 (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, January 1986).

23. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), OECD Economic Outlook (Paris: 1985); David Lane, Soviet Economy and Society (New York: New York University Press, 1985).

24. Marshall I. Goldman, The Spoils of Progress: Environmental Pollution in the Soviet Union (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1972); N.H. Highton and M.J. Chadwick, "The Effects of Changing Patterns of Energy Use on Sulfur Emissions and Depositions in Europe," Ambio, Vol. 11, No. 6, 1982; OECD, OECD Environmental Data, Compendium, 1985 (Paris: 1985).

25. Goldman, The Spoils of Progress.

26. Ibid.

27. Marshall I. Goldman, "Foreword," in Boris Komarov, The Destruction of Nature in the Soviet Union (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe Inc., 1980); Philip R. Pryde, "The 'Decade of the Environment' in the USSR," Science, April 15, 1983.

28. Stanley J. Kabala, "The Hidden Costs of Development," Environment, November 1985; Andrzej Kassenberg and Czesawa Rolewicz, Przestrzenna Diagnoza Ochrony Srodowiska W Polsce (Warsaw: Panstwowe Wydawnictwo Ekonomiczne, 1985), as described by Andrzej Kassenberg, Warsaw, Poland, private communication, May 17, 1986; Anita Bialic, Krakow, Poland, private communication, May 21, 1986; Elzbiea Bukowy, staff scientist, Environmental Pollution Abatement Center, Katowice, Poland, private communication, May 22, 1986; Zdzislaw Kaczmarek, Scientific Secretary, Polish Academy of Sciences, private communication, May 20, 1986.

29. Vaclav Smil, The Bad Earth: Environmental Degradation in China (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe Inc., 1984); Liu Dizhong, "Tree Target for 1986 Planted in Six Months," China Daily, July 9, 1986.

30. World Resources Institute/International Institute for Environment and Developement, World Resources 1986 (New York: Basic Books, 1986); Ed A. Hewett, Energy, Economics, and Foreign Policy in the Soviet Union (Washington D.C.: Brookings Institution, 1984); U.S. Department of Energy (DOE), Energy

obeikandl.com

Information Administration (EIA), Monthly Energy Review (Washington, D.C.: January 1986); Paul Marer, Dollar GNPs of the USSR and Eastern Europe (Baltimore, Md.: The Johns Hopkins University Press, 1985); Central Statistical Board of the USSR, The USSR in Figures for 1984 (Moscow: Fininsy i Statistika Publishers, 1985).

31. Elizabeth I. Perry and Christine Wong, eds., The Political Economy of Reform in Post-Mao China (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985).

32. "Economic Growth and Rural Development," Beijing Review, March 10, 1986; USDA, ERS, China: Outlook and Situation Report, RS-85-8 (Washington, D.C.: July 1985); James P. Sterba, "China's Change," Wall Street Journal, June 16, 1986.

33. USDA, ERS, China: Outlook and Situation Report; Perry and Wong, Reform in Post-Mao China.

34. "Minding Latin America's Business," The Economist, April 12, 1986; Mary M. Shirley, Managing State-Owned Enterprises, World Bank Staff Working Paper No. 577 (Washington, D.C.: World Bank, 1983); "Cruzado Enthroned," The Economist, March 8, 1986.

35. World Bank, Brazil: Economic Memorandum (Washington, D.C.: 1984).

36. U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, "Investing in Mexico," Overseas Business Reports, Washington, D.C., December 1985; Youssef M. Ibrahim, "Nation in Jeopardy," Wall Street Journal, October 9, 1985.

37. William U. Chandler, Investing in Children, Worldwatch Paper 64 (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1985); Lester R. Brown and Edward C. Wolf, Reversing Africa's Decline, Worldwatch Paper 65 (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1985).

38. Jeffrey Bartholet, "Egypt Faces Harsh Cuts in Government Subsidies," Washington Post, June 26, 1986; Sadiq Ahmed et al., Macroeconomic Effects of Efficiency Pricing in the Public Sector in Egypt, World Bank Staff Working Paper No. 726 (Washington, D.C.: World Bank, 1985).

39. Organization of African Unity meeting reported on in African Development Bank and U.N. Economic Commission for Africa, "Economic Report on Africa 1986," Abidjan, Ivory Coast, and Addis Ababa, Ethiopia, March 1986.

40. Ibid.

41. Ibid.

42. U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, "Doing Business in India," Overseas Business Reports, Washington, D.C., September 1985.

43. Sheetal Shankar, "A Decontrol Success Story," Economic and Political Weekly, June 1, 1985; Government of India, Ministry of Finance, Economic Division, Economic Survey 1985-86 (Delhi: Controller of Publications, 1986).

44. "Death Watch At Synfuels Corporation," Energy Daily, December 20, 1985.

45. Johnson et al., Agricultural Policy and Trade; Schneider, "Cost of Farm Loss."

46. Marshall I. Goldman, USSR in Crisis: The Failure of an Economic System (New York: W.W. Norton & Co., 1983); Albert R. Karr, "Reagan Plan to Subsidize Wheat Sales to Soviets Will Cost U.S. $52 Million," Wall Street Journal, August 5, 1986.

47. "Privatization: Everybody's Doing It, Differently," The Economist, December 21, 1985; British Petroleum Company (BPC), BP Statistical Review of World Energy (London: 1985); DOE, EIA, International Energy Annual 1984 (Washington, D.C.: 1985); DOE, EIA, Monthly Energy Review.

48. "Privatization: Everybody's Doing It, Differently"; BPC, BP Statistical Review of World Energy; DOE, EIA, International Energy Annual 1984; DOE, EIA, Monthly Energy Review.

49. "Privatization: Everybody's Doing It, Differently"; U.S. Department of the Interior, Bureau of Mines, Minerals Yearbook, 1981, Volume 1 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1982).

50. Kornai, Contradictions and Dilemmas.